

A



A/56/10 ADD.

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 27 سبتمبر 2016

جمعيات الدول الأعضاء في الويبو

سلسلة الاجتماعات السادسة والخمسون

جنيف، من 3 إلى 11 أكتوبر 2016

الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) للفترة 2016-2021

إضافة

طلبت لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الخامسة والعشرين (من 29 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2016) أن تُرفق بوثيقة الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل التعليقات التي أدلت بها أو قدمتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021. ووفقاً لهذا القرار، ترد في هذه الوثيقة التعليقات المذكورة التي أدلت بها الدول الأعضاء.

[تلي ذلك تعليقات الدول الأعضاء]

تعليقات الدول الأعضاء على الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021

قدمت أو أدلت الدول الأعضاء التالية بتعليقات على الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021 خلال الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية:

أستراليا

البرازيل

كندا

الصين

فرنسا

اليونان – باسم المجموعة باء

هنغاريا

إيران (جمهورية – الإسلامية)

اليابان

لاتفيا – باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق

باكستان

البرتغال

الاتحاد الروسي

سويسرا

الولايات المتحدة الأمريكية

وترد التعليقات بالترتيب الذي قُدِّمت به. وسوف يرد السجل الكامل لمناقشات لجنة البرنامج والميزانية في تقرير الدورة الخامسة والعشرين (الوثيقة WO/PBC/25/22).

لاتفيا

تحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر المدير العام علي عرضه للخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل، وشكر الأمانة على إعداد الوثائق ذات الصلة. وقال إن المجموعة تؤيد الرؤية المضمنة في الخطة الاستراتيجية. وذكر أن المجموعة تقر بأن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل تُراعي البيئة المالية غير المستقرة على الصعيد العالمي، وتُحدد في الوقت نفسه تحديات معينة لكل هدف استراتيجي. وقال إن المجموعة ترى أن الوثيقة تتبّع نهجاً حكماً بشأن موارد المنظمة المالية، مع الحفاظ على مرونتها. وذكر أن المجموعة ترحب بإدراج أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل، وأشار إلى أن المجموعة تنطلع إلى رؤية مساهمة المنظمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن المجموعة تؤيد، بوجه عام، النهج المقترح للثنائيات الثلاث القادمة، وتعتقد أن هذه الخطة ستكون دليلاً مفيداً من أجل إعداد وثيقة البرنامج والميزانية.

اليونان

تحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، ورحّب بالخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل التي أعدتها الأمانة، وبالمقدمة التي أدلى بها المدير العام. وقال إن المجموعة باء ترى أن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021 الواردة في الوثيقة WO/PBC/25/18، وإن كانت وثيقة غير مُلزِمة قانوناً، تُقدّم أفكاراً للتوجيه الاستراتيجي رفيع المستوى من أجل إعداد وثائق البرنامج والميزانية للثنائيات الثلاث المتوالية التي تشملها الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل. وذكر أن المجموعة باء تحيط علماً بأن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل قد بدأت في مرحلة ملفوفة بالتحديات التي تواجه المجتمع متعدد الأطراف، فلا يزال الاقتصاد العالمي دون المستوى في أدائه، والتعافي الذي طال انتظاره من الأزمة المالية العالمية بطيء التحقق. وأضاف أن المجموعة باء تقر أيضاً بأنه لا بدّ، في هذا السياق، من تنفيذ الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021 مع التركيز على الحذر المالي المتواصل والمرونة في الاستجابة للتغيرات في الأوضاع والتركيز الواقعي على ما يمكن للمنظمة أن تحقّقه لتضيف قيمةً إلى إطار الملكية الفكرية متعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، قال إن المجموعة باء تقر بالتوجهات والاستراتيجيات الرئيسية التي وردت في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل، بالنسبة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية التسعة للمنظمة. وأشار الوفد إلى أن الشواغل الخاصة التي تساور بعض الدول الأعضاء في المجموعة باء بشأن الوثيقة سوف يعرضها كل وفد على حدة بطريقة تحليلية.

الاتحاد الروسي

رأى وفد الاتحاد الروسي أن الوثيقة الخاصة بخطة الويبو الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021 تبعث على الاهتمام الكبير، وأعرب عن امتنانه للمدير العام على هذه الوثيقة. ورأى الوفد أن الوثيقة تُحدد الاتجاهات الأساسية لأنشطة الويبو في فترة السنوات الخمس التالية، وأنه يتضح من الوثيقة أن العمل الذي يجري الاضطلاع به بشأن تحقيق أهداف الويبو الاستراتيجية سوف يستمر خلال السنوات الخمس التالية. وقال إن الوثيقة تؤكد أيضاً أن اهتماماً خاصاً سوف يُولى للتشجيع على الابتكار، عند المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يعتقد الوفد أنه أمر إيجابي جداً. وأعرب الوفد أيضاً عن أمله في أن يكون هناك مزيد من الوثائق التفصيلية التي تسلط مزيداً من الضوء على العلاقة بين الابتكار والخطة الاستراتيجية. وقال الوفد إنه يعتقد أن منهجية الوثيقة مفيدة جداً أيضاً، لأنها تصف للمرة الأولى الوضع الحالي فيما يخص الأهداف الاستراتيجية المحددة، وتسلط الضوء على النتائج التي تحققت بالفعل، وتشير إلى المواضيع التي توجد فيها مشكلات والمواضع التي ينبغي أن يُركز عليها العمل والاهتمام. وذكر الوفد أن الوثيقة تُقدّم أيضاً لمحةً عن النتائج المرتقبة لهذا العمل. ففيما يخص الهدف الاستراتيجي الأول، على سبيل المثال – وهو تطوّر متوازن لوضع القواعد والمعايير الدولية بشأن الملكية الفكرية – رأى الوفد أن الأنشطة سوف تستمر في جذب مشاركين جدد في المعاهدات الدولية التي تديرها الويبو، وأن العمل سوف يستمر وسوف يستفيد مما أنجزته شتى اللجان بالفعل. ومضى الوفد يقول إن المنظمة سوف

تحاول تحسين النتائج بين المنظمة والدول الأعضاء في مجالات الأنشطة التي لم تُدرج بعد على جدول الأعمال. ولاحظ الوفد أن الوضع الحالي فيما يخص الوثائق الدولية، لا سيما المعاهدات الدولية، يُحرز تقدماً، إلا أنه تقدم بطيء نوعاً ما، مما يعني أن الدول الأعضاء لا تتمكن دائماً من التوصل إلى حلول مفيدة لجميع الأطراف. وأوضح الوفد أنه يلزم، في بعض الأحيان، الاضطلاع بعمل مواز وإضافي في بعض اللجان بشأن الوثائق ذات الطابع العملي الأكبر، وبشأن بعض المسائل. وأشار الوفد، على سبيل المثال، إلى التوصيات والمبادئ التوجيهية العملية وما إلى ذلك، لأن هذه الوثائق يمكن توجيهها إلى مجموعات المشاركين المهتمين بشكل فردي. ورأى الوفد أيضاً أنه سيكون من المفيد أن يُوصف بمزيد من التفصيل النشاط الذي سوف يُنقذ والأدوات التي يمكن استخدامها أيضاً. ومن الأهمية بمكان، في رأي الوفد، أن تُتخذ خطوات لتحقيق الهدف الاستراتيجي الرابع. وأشار الوفد على وجه التحديد إلى تنسيق البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية وتطويرها، وهو ما يعني تطوير المنصات والخدمات وقواعد البيانات وغيرها من الأمور التي من شأنها أن تساعد على تحقيق أهداف الويبو الاستراتيجية. وأوضح الوفد أن الويبو لديها بالفعل بعض الأدوات الموجودة، مثل أدوات البحث في نظام البراءات وعمليات استعراض الإيداعات الدولية، ورأى أنه يمكن تحسين هذه الأدوات أكثر من ذلك عن طريق تقديم الخبراء لمساهمات إضافية. وقال الوفد إن إعداد أنظمة جديدة وتشغيلها لها نفس القدر من الأهمية لأنه لا بد من جعل الأنظمة أسهل في الاستعمال، وإذا كانت كذلك، يمكن للمنظمة أن توسع نطاق نفاذ الدول إلى هذه الأنظمة وانتفاعها بها. ورأى الوفد أن لهذا الأمر أهمية كبيرة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لأنه يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي للغاية بالنسبة لهم، بل وبالنسبة للمنظمة أيضاً. وأشار الوفد إلى أن زيادة الانتفاع الفعال بهذه الأدوات من شأنه أن يساعد كلاً من الدول الأعضاء والمنظمة، مشيراً إلى برنامج النفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات (ASPI) وغيره، وأن النفاذ إلى الأدوات يمكن توفيره من خلال مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وأعرب الوفد عن أمله في تناول بعض هذه الجوانب بتفصيل أكبر في الوثائق المقبلة، التي سوف تُعدّ بشأن وضع الخطة الاستراتيجية. ورأى الوفد أن من المهم تحسين أنشطة المنظمة وأعمالها وزيادة فعاليتها، تحقيقاً لمصلحة المنظمة ولمصلحة الدول الأعضاء فيها.

الصين

أثنى وفد الصين ثناءً كبيراً على الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021. وأعرب الوفد عن أمله في أن تراعي هذه الخطة الخبرات المكتسبة من تنفيذ الخطة السابقة، وأن يُسترشد بها على نحو فعال في إعداد وثائق البرنامج والميزانية للتناثبات الثلاث التالية. وفيما يتعلق بالخطة نفسها، أعربت الصين عن أملها في أن تعزز الويبو عملها، في المرحلة التالية، في تشجيع الدول الأعضاء على التصديق على معاهدة بيجين وغيرها من الصكوك الدولية الجديدة أو الانضمام إليها، وتعزيز أنشطة وضع القواعد والمعايير في مجالات مثل الموارد الوراثية، وتعزيز مستوى الخدمة المتزايد لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام الملكية الفكرية بوجه عام، وزيادة التنسيق من أجل تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية، وتوسيع شبكة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وزيادة مستوى خدماتها. وعلاوة على ذلك، لاحظ الوفد أن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل تؤكد على أن الويبو سوف تضمن تقديم مساهمة فعالة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في إطار ولايتها. واتفق الوفد مع هذا الرأي مقرأً بالمسؤولية والواجب اللذين يقعان على عاتق الويبو ومجتمع الملكية الفكرية الدولي للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واتفق الوفد مع وجهة نظر الويبو التي مفادها أن الهدف الاستراتيجي التاسع يمثل أولوية. وفي الوقت نفسه، قال الوفد إنه يود أن يُوضح أن الملكية الفكرية يمكن أيضاً أن تؤدي دوراً مهماً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأخرى، مثل الهدف الاستراتيجي الثاني عشر.

باكستان

شكر وفد باكستان المدير العام على ملاحظاته، وشكر الأمانة على الوثيقة ذات الصلة. ونظراً لأهمية الوثيقة التي قدمت خريطة الطريق الاستراتيجية للمنظمة، قال الوفد إنه يعتقد أنها تحتاج إلى مزيد من المداولة والتفكير. وذكر الوفد في تعليقاته الأولية أنه يعتقد أن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل لكي تظل مناسبة، من الضروري أن تكون متسقة مع الاحتياجات

الوطنية والإقليمية وأن يستمر العمل نحو تحقيق نظام ملكية فكرية عالمي متوازن، كما هو مبين في الهدف الاستراتيجي الأول. ومع ذلك، لاحظ الوفد أنه لا توجد تفاصيل في الوثيقة عن كيفية تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك أي إشارة إلى أوجه المرونة، وهي تفاصيل لا غنى عنها لتحقيق التوازن. وبالمثل، رأى الوفد أن نتائج التقييم الخارجي لتوصيات جدول أعمال التنمية ستكون مفيدة في توجيه الخطة. وقال الوفد إن من المجالات المهمة الأخرى، في الهدف الاستراتيجي الثالث، الملكية الفكرية ودورها في تشجيع الابتكار وانتفاع الشركات بالملكية الفكرية انتفاعاً فعالاً. وأعرب الوفد عن رغبته في طلب تفاصيل عن التدابير المحددة المقررة في الخطة لهذا الغرض. ورأى الوفد أيضاً ضرورة تلبية هذه الحاجة، المنتشرة حالياً، من قبل قطاع محدد في المنظمة، وأعرب عن أمله في أن يرى ذلك مذكوراً في الخطة. وفي هذا الصدد، قال الوفد إنه يعتقد أن نظام أتمتة الملكية الفكرية (IPAS) أداة مفيدة، وشجع على الاستعانة بخبرات وطنية في مجال الملكية الفكرية، حيثما وُجدت، للتغلب على أوجه القصور. وفيما يخص الهدف الاستراتيجي الرابع، أيد الوفد التوسع في مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وربطها بخدمات الملكية الفكرية الأخرى لتزداد اتساعاً وشمولاً من أجل تأدية خدمات الملكية الفكرية المتعلقة بالابتكار. وهنا مرة أخرى، رأى الوفد ضرورة وجود حلقة وصل مكرسة ومتراصة في المنظمة بين خدمات الملكية الفكرية والابتكار اللذين لا تربطهما أي صلة في الوقت الحالي. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن منهجية مؤشر الابتكار العالمي ينبغي مراجعتها باستمرار؛ فتحسين جمع البيانات الحديثة من الجوانب المحددة التي يرى الوفد أنها تتطلب علاجاً سريعاً، فجمع البيانات في الوقت الحالي يتسم بالضعف ويلزم تعزيزه. وقال الوفد إن هذا أمر ضروري لضمان دقة مؤشر الابتكار العالمي ومصداقيته. وفيما يخص الهدف الاستراتيجي السابع، أعرب الوفد عن ثقته في أن المنظمة سوف تضمن التعرف على تضارب المصالح عند الانخراط في شركات بين القطاعين العام والخاص. وبالمثل، أعرب الوفد عن تقديره لتقديم مساهمة تقنية واقعية إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ومع ذلك، أثير تضارب المصالح في هذا الصدد، كما هو الحال مع الفريق الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية التابع للأمم المتحدة، وهو ما ينبغي تجنبه في المستقبل. ورأى الوفد أيضاً أن الخطة تنفجر إلى معلومات عن كيفية توافق شبكة المكاتب الخارجية المقترحة مع الإطار التنظيمي الأوسع، لا سيما في ظل إدراك أن شبكة المكاتب الخارجية تدل على ازدياد اللامركزية في عمل المنظمة. وقال الوفد إنه سوف يطلب مزيداً من التفاصيل عن هذا الأمر. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن الخطة تتطلب مزيداً من المداولة، وطلب من الأمانة أن تطلعهم على التغييرات التي اقترح إدخالها على الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2010-2015 مقارنةً بالخطة الاستراتيجية الجديدة متوسطة الأجل للفترة 2016-2021.

البرازيل

انضم وفد البرازيل إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى المدير العام على ملاحظاته وإلى الأمانة على إعداد الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل. وقال الوفد إن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل وثيقة مفيدة من أجل متابعة أنشطة الويبو الكثيرة. ورغم إقرار الوفد بأن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل تُعتبر ممارسةً للتقييم الذاتي وإطاراً من إعداد الأمانة، فإن رأي الوفد الثابت هو أن التوجيه من قبل الدول الأعضاء ينبغي أن يُراعى مراعاةً تامةً في أي عملية مفتوحة وشفافة. وأعرب الوفد أيضاً عن اعتقاده أن الوثيقة ينبغي أن تقدم مزيداً من المعلومات عن كل هدف من الأهداف الاستراتيجية كي تتمكن الدول الأعضاء من متابعة تنفيذها، وقال إنه يدرك أن الاستراتيجيات المحددة في إطار كل هدف استراتيجي يمكن أن تكون أكثر تفصيلاً. وذكر الوفد أن الوثيقة لا تقدم الصلة التي تربط بين توصيات جدول أعمال التنمية وأهداف الويبو الاستراتيجية، وأنه ينبغي تعديلها لتشمل هذه المعلومات، على غرار ما حدث في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2010-2015. ومضى الوفد يُعلق على أهداف استراتيجية مُحدّدة. ففيما يخص الهدف الاستراتيجي الأول، رأى الوفد أن تنفيذ معاهدة مراكش يُعتبر من القضايا الرئيسية، فقد شهدت الفترة التي شملتها الخطة الاستراتيجية الأخيرة متوسطة الأجل إبرام معاهدة مراكش. ورأى الوفد أنه إنجاز كبير للمنظمة، وتعبير عن أن أي نظام ملكية فكرية متوازن يجب أن يشتمل على أبعاد التنمية الإنسانية والاجتماعية. وفي الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021، رأى الوفد ضرورة ضمان وجود موارد مالية وبشرية كافية لمساعدة الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، على تنفيذ المعاهدة. ومع ذلك قال الوفد إن الوثيقة لا

تشير إلا إلى المساعدة التقنية والقانونية في عملية التصديق، وليس فيما يتعلق بالتنفيذ، وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن من المناسب أن تُعدّل الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل لكي تنص بوضوح على أن الأعضاء الذين يقررون التصديق على المعاهدة سوف يكون بإمكانهم تلقي دعم من الويبو من أجل الشروع في تنفيذها على الصعيد الوطني. وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الثالث، قال الوفد إن البرازيل حريصة على مواصلة تنفيذ جدول أعمال التنمية، الذي رأى أنه ينبغي ألا يؤدي إلى تقديم مساعدة تقنية فحسب، بل ينبغي أيضاً - وربما يكون ذلك أهم - أن يؤدي إلى استمرار الويبو في تقديم المساعدة التقنية بطريقة كافية ومتوازنة ومُصمّمة خصيصاً. وقال الوفد إن الويبو يجب أن تُدمج في أنشطتها الإلزام بالتنمية. ولاحظ الوفد أن هذا ليس عملاً شاملاً. ورغم أن من المؤشرات المبشرة بالخير أن جدول أعمال التنمية قد اعترف به وأن المشروعات التي نُفذت في هذه الفترة قد أسفرت عن نتائج مناسبة، لا تزال توجد أوجه قصور كثيرة في التعميم الفعال لجدول أعمال التنمية. وأوضح الوفد أن الوثيقة الخاصة بالاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، وهي قيد المناقشة في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، ربما تُقدّم مزيداً من التوجيهات في هذا الشأن. وفيما يتعلق بتطوير البنية التحتية للملكية الفكرية (الهدف الاستراتيجي الرابع)، أيد الوفد وجهة النظر التي أعرب عنها في الجلسة العامة ومفادها أن تطوير البنية التحتية للملكية الفكرية أمرٌ مفيدٌ للبلدان النامية، خاصةً في حالة تطوير قواعد بيانات وأنظمة مثل نظام أمتة الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالهدفين الاستراتيجيين الثالث والسابع، اقترح الوفد تقديم مزيد من المعلومات عن أهداف التنمية المستدامة، لا سيما معلومات عن كيفية عمل الويبو في سبيل تحقيقها. وذكر الوفد أن هناك مناقشات جارية في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بخصوص أهداف التنمية المستدامة، ولكنه اختلف في الرأي مع العبارة التي تقول إن هدف التنمية المستدامة التاسع هو الأنسب للويبو. وقال الوفد إن جعل مشاركة الويبو مقصورةً على هدف التنمية المستدامة التاسع من شأنه أن يتعارض مع الصيغة المتفق عليها لخطة 2030 التي تنص على أن أهداف التنمية المستدامة، ثم اقتبس الوفد ما يلي: "متكاملة وغير قابلة للتجزئة". ولذلك يعتقد الوفد أن الويبو، خلال الفترة المقبلة للخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل، ينبغي أن تُدخل جميع أهداف التنمية المستدامة في عملها وأن تؤدي دوراً بناءً في تنفيذها. وفيما يتعلق بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، ذكر الوفد باقتراحه الداعي إلى تخفيض الرسوم لجامعات البلدان النامية. وقال إن هذه المسألة تتعلق بالهدف الاستراتيجي الأول والثاني والثالث. وأضاف أن الاقتراح ستكون تكلفته قليلة للغاية، في حين أنه نتاجه ستكون ملموسة وطويلة الأجل. ورأى الوفد أن صافي الفائض المالي للويبو البالغ 33 مليون فرنك سويسري في عام 2015 وحده يُظهر بوضوح أن هناك مجالاً لتقديم هذه التخفيض في الرسوم لتلك المؤسسات التي تنتمي إلى البلدان النامية. وقال إنه يستند إلى قاعدة اقتصادية قياسية صلبة، وتوقع الوفد أن تتوصل الدورة المقبلة للفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات إلى اتفاق بشأن هذه المسألة المهمة. وأضاف أنه يجب إدراج هذه المسألة في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل، مع مراعاة الدعم المُقدّم من بلدان كثيرة.

كندا

شكر وفد كندا الأمانة على إعداد هذه الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل، وقل إنه يعتقد أنها بوجه عام تُقدّم إطاراً واقعياً وسليماً لعمل المنظمة. وكان لدى الوفد اقتراح واحد، وهو أن الأمانة يمكن، في الخطط الاستراتيجية المستقبلية متوسطة الأجل، أن تراعي على نحو أكثر صراحة، و/أو أن تعكس على نحو أكثر منهجية، أو أن تدمج بشكل آخر، شتى التوصيات الصادرة عن مهام المراجعة الداخلية/الخارجية والخاصة بالأمم المتحدة في التوجيهات والاستراتيجيات، لا سيما حينما تكون تلك التوصيات ذات طبيعة أفقية، وذلك للتشجيع على تلقيح توصيات المراجعة في كل قطاعات المنظمة على مستوى استراتيجي. وذكر الوفد باهتمام كبير بعض الاستراتيجيات الجديدة أو الأحدث المبينة في إطار الهدفين الاستراتيجيين الثاني والرابع فيما يتعلق بالاتساق وتجربة المستخدم في أنظمة التسجيل، وأعتبر الوفد تلك الاستراتيجيات إيجابيةً لمستخدمي أنظمة التسجيل الخاصة بالويبو. ومع ذلك، تساءل الوفد عن الخطط الواردة في إطار الهدف الاستراتيجي الثالث التي تأمل في إنشاء أكاديميات تدريبية معنية بالملكية الفكرية في الدول الأعضاء، واستفسر عن الشكل الذي سوف تتخذه هذه الأكاديميات على وجه التحديد. وبشأن هذه النقطة، ذكر الوفد بالنتائج التي توصلت إليها شعبة الرقابة الداخلية في الآونة

الأخيرة فيما يتعلق بأوجه التداخل القائم بين البرنامجين 11 و30، ومن ثمّ تساءل أين سيقع هذا النوع من الأكاديميات. ثم انتهز الوفد الفرصة لتأييد برنامج "ويبو غرين" وبرنامج "ويبو ريسورتش"، اللذين ورد ذكرهما مرة أخرى في الوثيقة، ورَحّب بتجديد الأمانة للالتزامها بتعزيز تحسيناتها المتواصلة من خلال مشاركة أوسع. ولاحظ الوفد أيضاً أن هناك إشارة، في الصفحة 27 من النسخة الإنكليزية للوثيقة، إلى "ما يصل إلى ثلاثة مكاتب جديدة" من مكاتب الويبو الخارجية، في حين أن قرار الجمعية العامة بشأن هذه المسألة يشير إلى مكاتب خارجية "لا تزيد على ثلاثة".

الولايات المتحدة الأمريكية

(بيان مكتوب)

"رَحِّبَت الولايات المتحدة في عام 2010 بوضع خطة استراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2010-2015، وبالعملية التشاورية التي أسفرت عن الأهداف الاستراتيجية. وتدرك الولايات المتحدة أن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل المقترحة للفترة 2016-2021 تستند إلى الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2010-2015، وأنها ليست مُلزِمة قانوناً، وأنها تعكس أفكار المدير العام بشأن الأولويات الاستراتيجية. يَبْدَأُ الولايات المتحدة تعتقد أن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل المقترحة للفترة 2016-2021 لا تعكس القرارات الجماعية لأعضاء الويبو في مجالين محتمين يتعلقان بالمؤشرات الجغرافية. فهذه الخطة الاستراتيجية المقترحة لا تُقر بأن أعضاء الويبو لم يتخذوا أي قرار يقضي بأن الويبو ينبغي أن تدير وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية (وثيقة جنيف).¹ وإضافةً إلى ذلك، لا تعكس الخطة الاستراتيجية المقترحة التعليمات التي وجهتها الجمعية العامة إلى اللجنة الدائمة المعنية بالعلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية "لدراسة مختلف الأنظمة الخاصة بحماية المؤشرات الجغرافية، ضمن ولايتها الحالية وبما يشمل كل الجوانب". ونتيجةً لذلك، لا تقبل الولايات المتحدة أن تُقدِّم الخطة الاستراتيجية المقترحة توجيهاً بشأن الأولويات الاستراتيجية المناسبة إلى المنظمة فيما يخص حماية المؤشرات الجغرافية. وقد أشارت أمانة الويبو في جمعيات الويبو لعام 2015 إلى أنها ليست مختصة باتخاذ قرار بشأن إدارة وثيقة جنيف لأنه قرار الدول الأعضاء. ومع ذلك، تشتمل الخطة الاستراتيجية المقترحة على الترويج لوثيقة جنيف لاتفاق لشبونة لدى الأطراف المتعاقدة الجديدة المحتملة، وتتخذ موقفاً مفاده أن وثيقة جنيف سوف تديرها المنظمة إذا دخلت حيز النفاذ.

"لم تُفَوِّض المنظمة لإدارة وثيقة جنيف:

"قدمت الولايات المتحدة في الجمعية العامة لعام 2015 وثيقةً – "بعض المسائل المتعلقة بإدارة وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة: اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجمعية العامة للويبو، WO/GA/47/3" – تشير إلى أنه بناء على المواد 3 و4"، و6(2) و5"، و6(3) (ز) من اتفاقية الويبو، يجب أن يقترح المدير العام تدابير لتنفيذ وثيقة جنيف كي تنظر فيها كلها الجمعية العامة للويبو وجمعية اتحاد باريس وجمعية اتحاد برن، ومن ثمّ يمكن لتلك الهيئات أن تبت في اعتماد هذه التدابير. وأوضحت هذه الوثيقة أن الاتحاد الجديد الذي قد يُنشأ بموجب وثيقة جنيف الجديدة ينبغي ألا يُعتبر "اتحاداً خاصاً" تتولى الويبو مهامه الإدارية بموجب المادة 4 و2" من اتفاقية الويبو. فالاتحاد المنشأ بموجب وثيقة جنيف ليس اتحاداً خاصاً تابعاً لاتحاد باريس لأنه يوسع نطاق عضوية اتحاد لشبونة ليشمل الدول غير الأعضاء في اتحاد باريس، بل حتى غير الأعضاء في الويبو. وعلاوة على ذلك، يمكن للأطراف المتعاقدة في وثيقة جنيف أن تكون مختلفة تماماً عن تلك الأطراف المتعاقدة في اتفاق لشبونة نفسه، مما يدل أيضاً على أن الاتحادين المنشأين بموجب الاتفاقيين مختلفان. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يُنظر في مسؤوليات المنظمة فيما يتعلق بوثيقة جنيف طبقاً للمادة 4 و3" من اتفاقية الويبو التي تشترط، في حالة الاتفاقيات التي تُبرم خارج اتحادي باريس وبرن واتحاداتها الخاصة، أن تنظر هيئات الويبو المعنية في مسألة تولي مهامه الإدارية بموجب المادتين 6(2) و5" و6(3) (ز) من اتفاقية الويبو. ولم تتخذ المنظمة أي قرار بشأن وثيقة جنيف، بل إن مجموعة فرعية يقل عددها عن سدس أعضاء المنظمة

¹ انظر: جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، مجموعة القرارات، البند 9: الموافقة على اتفاقيات (الذي يثبت قراراً بالموافقة على اتفاقيات غير وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة) على العنوان التالي: http://www.wipo.int/export/sites/www/about-wipo/en/assemblies/pdf/synthesis_2015.pdf

اعتمدت معاهدةً رغم اعتراض العديد من أعضاء الويبو. وقررت هذه المجموعة القليلة نفسها أنَّ الاتحاد الحالي ينبغي أن يتسع ليشمل الدول غير الأعضاء في اتحاد باريس وغير الأعضاء في الويبو، وقررت مراجعة الاتفاق لإضافة موضوع إضافي دون توضيح المسؤولية المالية عن تمويل الاتفاق الجديد. ولم تقبل المنظمة بقرارات اتحاد لشبونة.² وحينما اعتمدت جمعيات الويبو وثيقة البرنامج والميزانية للشائبة 17/2016 - وهي أول ميزانية للمنظمة بعد اعتماد وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة - لم يكن هناك إجماع على أن الويبو سوف تدير هذا السجل الدولي الجديد للمؤشرات الجغرافية. وعلى العكس من ذلك، ذكرت الولايات المتحدة على وجه التحديد في بيان لها فور اعتماد الميزانية أن قرارات الجمعية العامة وكل اتحاد من اتحادات الويبو لا تمنح الموافقة على وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة أو الموافقة على أي تدابير يقضي بإدارة الويبو لوثيقة جنيف.³ وحينما تناول المدير العام هذا النزاع خلال جمعيات العام الماضي، قال إن المكتب الدولي ليس في مقدوره أن يقرر ما إذا كانت إدارة وثيقة جنيف أمراً تلقائياً أم يجب أن يمر بعملية الموافقة المنفصلة الواردة في اتفاقية الويبو. ولكن يبدو في الخطة الاستراتيجية المقترحة متوسطة الأجل أن المكتب الدولي يعرض وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة للموافقة التلقائية عليها عن طريق الالتاس من لجنة البرنامج والميزانية أن توصي الجمعيات بالخطة المقترحة. ولا توافق الولايات المتحدة على الإدارة التلقائية لاتفاق أبرمه أقل من سدس أعضاء الويبو دون إجراء نقاش أوسع بين جميع أعضاء الويبو على النحو الذي تشترطه اتفاقية الويبو. ونتيجة لذلك، ليس في مقدور الولايات المتحدة أن توافق على توجيه الخطة الاستراتيجية المقترحة متوسطة الأجل بشأن وثيقة جنيف.

"ما ينبغي أن تقوله الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021:

يجب أن يكون إجراء مناقشة واسعة بشأن حماية المؤشرات الجغرافية من ضمن أولويات المنظمة في الفترة 2016-2021

"من المهم بالنسبة إلى المنظمة أن تُجرى مناقشات أوسع نطاقاً بشأن حماية المؤشرات الجغرافية في جميع الجوانب، بما في ذلك احتمالية وجود اتفاق دولي جديد بشأن التسجيل الدولي للمؤشرات الجغرافية يمكن أن ينضم إليه جميع أعضاء الويبو. وقد قررت الجمعية العامة في عام 2015 أن تستمر مناقشة المؤشرات الجغرافية في اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية. وفي تلك الحالة، يمكن تطوير نظام عالمي يلبي احتياجات جميع الأعضاء. ويجب أن تتوقع الخطة الاستراتيجية للمنظمة حدوث هذا الحوار لتدارك الفرصة الضائعة التي كانت تتمثل في المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد وثيقة جديدة لاتفاق لشبونة.

² في هذا الصدد، يختلف الاتحاد المنشأ بموجب وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة عن الاتحاد الذي أنشأه اتحاد مدريد في أن عملية توسيع اتحاد مدريد منحت معظم أعضاء الويبو القدرة على التصويت، ولم يعترض أي عضو من أعضاء الويبو على قرارات اتحاد مدريد. وفي الواقع، أكدت جميع الاتحادات المعنية موافقتها على إدارة الويبو لبروتوكول مدريد.

³ أعربت الولايات المتحدة عن الرأي نفسه في جمعية اتحاد لشبونة. فقالت الولايات المتحدة، كما هو مبين في الفقرة 10 من الوثيقة LI/A/32/5، إن "الوثيقة LI/A/32/1 يثبت فقط إحصاءات المؤتمر الدبلوماسي دون الإشارة إلى التفاعلات في هذا الاجتماع. وعلى وجه الخصوص، أعرب الوفد عن خيبة أمله لأن اتحاد لشبونة لم يستطع أن يسمح بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الويبو ولأنه في نهاية المطاف لم يفض إلى اتفاق جديد يمكن لجميع الدول الأعضاء الانضمام إليه. ودُكر الوفد في هذا الصدد بأنه نظر إلى المؤتمر الدبلوماسي كفرصة حقيقية للتفاوض على نظام للمؤشرات الجغرافية يعود بالفائدة على جميع الدول الأعضاء في الويبو، على غرار العمل المنجز في إطار اتحاد باريس خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي في الويبو والذي توقف للسماح بإجراء المفاوضات التي أفضت إلى اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). وأشار الوفد إلى ما ورد في الوثيقة WO/GA/47/10 بشأن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية، وأبدى اعتقاده بأن وثيقة جنيف لا تتسق مع كثير من الأنظمة الوطنية والإقليمية الخاصة بحماية المؤشرات الجغرافية، ومن ثمَّ عجز اتحاد لشبونة عن تلبية احتياجات الجزء الأعظم من الدول الأعضاء في الويبو خلال المؤتمر الدبلوماسي. ودُكر الوفد أيضاً بأن اتحاد لشبونة يواجه صعوبات مالية كبيرة، وأعلن أنه ينبغي تمويل الفريق العامل المقترح لإنشاؤه من أموال اتحاد لشبونة. ونتيجة لذلك، أبدى الوفد شواغله إزاء شروع اتحاد لشبونة في برنامج عمل مكلف آخر. وإضافة إلى ذلك، رأى الوفد أنه من السابق لأوانه لأعضاء اتحاد لشبونة أن يستهلوا العمل على خطط بشأن إدارة الويبو لوثيقة جنيف بينما لم توافق جميع الدول الأعضاء على أن تؤدي الويبو تلك المهمة. وعملاً باتفاقية الويبو، صرح الوفد بأنه يجب على الجمعية العامة وجمعية اتحاد باريس وجمعية اتحاد برن أن تتخذ قراراً رسمياً في إدارة هذا الاتفاق المتعدد الأطراف الجديد. وإلى ذلك الحين، سيكون أي قرار تتخذه جمعية اتحاد لشبونة يقضي بتولي المنظمة إدارة وثيقة جنيف قراراً غير مشروع. ودُكر الوفد بأنه قد حث المدير العام على تقديم تدابير إلى الجمعيات المعنية لتوضيح هذه المسألة في إطار اقتراح الوفد إلى الجمعية العامة الوارد في الوثيقة WO/GA/47/3". (أضيف الخط العريض للتأكيد)

"ما ينبغي ألا نقوله الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021"

"ينبغي ألا تتجاهل الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل مصالح غالبية أعضاء الويبو بجعل رغبات أقلية من أعضاء الويبو أولوية استراتيجية. وتعترض الولايات المتحدة الأمريكية على أسلوب صياغة الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل المقترحة للفترة 2016-2021 الذي يعني ضمناً أنه قد تم اتخاذ قرار بأن تدير الويبو وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة. فهذا القرار لا يمكن اتخاذه إلا من قبل اتحاد باريس، واتحاد برن، والجمعية العامة بناء على اقتراح من المدير العام لإدارة الاتفاق. وعلاوة على ذلك، تعترض الولايات المتحدة على وصف نظام لشبونة بأنه نظام ملكية فكرية "عالمي". فالنظام الذي يضم عدداً قليلاً من الأعضاء الفعليين والمحتملين ليس نظاماً عالمياً. إضافة إلى أن الولايات المتحدة لديها الاعتراضات المحددة التالية على أسلوب صياغة الخطة الاستراتيجية المقترحة متوسطة الأجل:

- "ذكر في الجملة الثانية من الفقرة هـ-1-1 أن المنظمة تدير 27 معاهدة. وهذا العدد غير صحيح لأنه يتضمن وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة بوصفها معاهدة تديرها الويبو. ولم تتخذ المنظمة أي قرار لاعتماد هذه المعاهدة أو إدارتها. وبالمثل، تفترض النقطة الثالثة في الفقرة أنه لا يلزم اتخاذ أي قرار لكي تقوم الويبو بتنفيذ هذه المعاهدة. فينبغي حذف وثيقة جنيف من هذه القائمة، إلى أن يحين الوقت الذي يوافق فيه أعضاء الجمعية العامة واتحاد برن واتحاد باريس على أن تدير الويبو وثيقة جنيف.
- "في الفقرة هـ-1-3 - يُشار إلى نظام لشبونة على أنه نظام ملكية فكرية عالمي للمنظمة؛ وتعترض الولايات المتحدة على هذا التوصيف لأن أقل من سدس أعضاء المنظمة يلتزمون باتفاق لشبونة ولم تتخذ المنظمة قراراً بشأن وثيقة جنيف. فيجب أن تُنقل مناقشة نظام لشبونة إلى فقرة منفصلة عن مناقشة أنظمة الويبو الحقيقية العالمية للملكية الفكرية التي أقرتها المنظمة ككل وتمتع بدعمها الواسع.
- "في الرسم البياني 1، يجب حذف وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة من قائمة المعاهدات التي تديرها الويبو.
- "تحدد الفقرة هـ-1-4 "المعاهدات التي تديرها المنظمة" وتتضمن وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة.
- "في الفقرة هـ-1-5 - تعترض الولايات المتحدة على هذه الفقرة التي تصف كل هذه المعاهدات، بما فيها وثيقة جنيف، بأنها "اعتمدها المنظمة"، وبأنها "تمثل تعبير الدول الأعضاء الجماعي عن السياسات". فهذا البيان يفتقر بوضوح إلى الدقة. ويتضح من المؤتمر الدبلوماسي الذي يقل عدد جميع المشاركين فيه عن سدس أعضاء الويبو أن وثيقة جنيف لم تعتمدها المنظمة بأكملها وأنها لا تمثل تعبيراً جماعياً عن السياسات من قبل الدول الأعضاء في الويبو.
- "تنبغي مراجعة الخطة الاستراتيجية المقترحة متوسطة الأجل لتشير إلى أن وثيقة جنيف ليست "تعبيراً جماعياً عن السياسات" من جانب الدول الأعضاء في الويبو. وينبغي فصل مناقشة وثيقة جنيف عن معاهدات الويبو الأخرى التي تفاوض بشأنها كل أعضاء الويبو، وينبغي أن تعكس وثيقة جنيف على نحو أفضل الشواغل التي أثارها أعضاء الويبو حول اعتماد اتحاد لشبونة لها واستدامتها المالية.
- "في الفقرة هـ-1-10، الفقرة (2)، تُشجع الخطة الاستراتيجية المقترحة على الانضمام إلى وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة مع الإشارة إلى خيار توفير الحماية للمؤشرات الجغرافية من خلال نظام للعلامات التجارية. وقد أُعرب عن هذه الفكرة نفسها في الفقرة هـ-2-7(1). وتعترض الولايات المتحدة على هذا الأسلوب والنهج لأن (1) الخطة الاستراتيجية المقترحة ينبغي ألا تروج لدخول اتفاق لم تقره المنظمة حيز النفاذ (2) ولأن الأسلوب لا يقترح اتباع نهج متوازن لحماية المؤشرات الجغرافية في الويبو، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة في العام

الماضي التي اتفقت على أن الويبو ينبغي أن تنتهج نهجاً أكثر توازناً في مناقشات المؤشرات الجغرافية.⁴ ومع ذلك تحتوي الخطة الاستراتيجية المقترحة (في الفقرتين هـ-10 و هـ-7(1) من الوثيقة WO/PBC/25/18) على خطط للتشجيع على التصديق على وثيقة جنيف، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى خيار حماية المؤشرات الجغرافية من خلال نظام علامات تجارية.

- "إن النهج المتوازن لحماية المؤشرات الجغرافية ليس مناقشةً ثنائيةً حول نموذجين لأنظمة التسجيل. بادئ ذي بدء، لا يمثل نموذج نظام لشبونة تمثيلاً تاماً لجميع الأنظمة الفريدة من نوعها لتسجيل المؤشرات الجغرافية في العالم، ولكنه يمثل نموذج حماية مفرد ومفرط في الاتساع يشوه التجارة والمنافسة. ثانياً، النهوض بنموذج لشبونة (سواء اتفاق لشبونة الأصلي أو وثيقة جنيف)، والتشجيع على الانضمام إلى هذا النموذج مع الإشارة ببساطة إلى العلامات التجارية، لا يعبر عن ولاية الجمعية العامة لتعزيز مناقشة أوسع لنماذج أخرى وطرائق أخرى لتحقيق التوازن بين المصالح المتضررة. وينبغي ألا يُسلط الضوء على نظام لشبونة بوصفه بؤرة أنشطة الويبو المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية في الخطة الاستراتيجية المقترحة متوسطة الأجل.
- "لا بد أن تكون خطة الويبو الاستراتيجية المقترحة متوسطة الأجل محيطة بشأن التشجيع على الانضمام إلى اتفاق لشبونة. كما أن الوثيقة ينبغي أن تشير إلى أن أي ترويج لوثيقة جنيف يجب أن يكون جزءاً من مناقشة أوسع حول شتى نماذج حماية المؤشرات الجغرافية، وليس العلامات التجارية فقط، والطرائق المختلفة لتحقيق التوازن بين المصالح المتضررة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعزز الخطة الاستراتيجية المقترحة مناقشة أوسع من قبل جميع أعضاء الويبو بشأن المؤشرات الجغرافية في اللجنة الدائمة المعنية بالعلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية.
- "في الفقرة هـ-2-1 – الإشارة إلى المنظمة التي تُدير خمسة أنظمة ملكية فكرية عالمية ينبغي ألا تشير إلى نظام لشبونة الذي يشمل المؤشرات الجغرافية التي تديرها الويبو. فنظام لشبونة الذي تديره الويبو هو اتفاق بشأن تسميات المنشأ.
- "في الفقرة هـ-2-4، الإشارة إلى وثيقة جنيف الجديدة لاتفاق لشبونة ينبغي ألا ترد فيما يتعلق بالنمو المستقبلي لنظام لشبونة الحالي في ظل عدم وجود قرار من الويبو لإدارة الوثيقة الجديدة.
- "في الجملة الأخيرة من الفقرة الفرعية (1) في الفقرة هـ-2-7، لن يحد أوان الهدف المتعلق بوثيقة جنيف قبل أن تتخذ الويبو قراراً بشأن إدارة هذه الوثيقة من عدمها. وعلاوة على ذلك، حتى لو قررت المنظمة إدارة هذه الوثيقة، لا تشارك الولايات المتحدة الهدف المتمثل في دخول وثيقة جنيف حيز النفاذ. وعلى العكس من ذلك، سوف تتمح الولايات المتحدة الأولية لقدرة جميع الدول الأعضاء في الويبو على التفاوض بشأن اتفاق لحماية المؤشرات الجغرافية لتحقيق مصالحهم الجماعية.
- "وأيضاً في الفقرة الفرعية (2) من الفقرة هـ-2-7، لم يُذكر بشكل واضح هدف "تسوية" مسألة الاستدامة المالية وينبغي أن يُفهم على وجه التحديد على أنه يعني أن اتحاد لشبونة سوف يضمن أن النظام قابل للاستمرار من الناحية المالية، بما يتسق مع اتفاق لشبونة، من خلال رسوم أو اشتراكات أو بالجمع بينهما لكي يعكس على نحو أصح قرار جمعية اتحاد لشبونة، الذي استندت إليه الجمعيات الخمسة والخمسون "للاعتد

⁴ وجهت الجمعية العامة للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية نحو دراسة مختلف الأنظمة الخاصة بحماية المؤشرات الجغرافية، ضمن ولايتها الحالية وبما يشمل كل الجوانب.

تدابير من قبل جمعيات 2016 للقضاء على العجز المالي المتوقع في اتحاد لشبونة خلال الشائبة، كما هو مبين في برنامج وميزانية الويبو للشائبة 17/2016 (1.523 مليون فرنك سويسري)⁵.

- "تؤيد الولايات المتحدة استراتيجيات تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية الواردة في الفقرة 3-7، وبخاصة مساهمة الويبو ضمن ولايتها الأساسية في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وينبغي تعزيز مبادرة الويبو للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وموفق الويبو (WIPO Match)، والترويج لها بنشاط إلى جانب شركات الويبو بين القطاعين العام والخاص المتطورة إلى حد بعيد الموصوفة في الهدف الاستراتيجي السابع بشأن قضايا السياسات العامة العالمية بما في ذلك برنامج "ويبو ريسورتش" (WIPO Re:Search)، واتحاد الكتب الميسرة، وبرنامج "ويبو غرين".
- "وأخيراً، فيما يخص الفقرة 4-4(2)، يُقال إن: "أهمية تصنيف لوكارنو للتصاميم تزيد مع توسع نظام لاهاي. وينبغي تعزيز تصنيف لوكارنو، ومراعاة تجربة المكاتب الفاحصة بالأخص". ولا يُقدّم نظام تصنيف لوكارنو في الوقت الحالي نظاماً مفيداً للتمكين من إجراء البحث والفحص للتصاميم الصناعية، وينبغي للخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل أن تأمل في الاستفادة من نظام لوكارنو للسماح بقدر أكبر من التفاصيل لتسهيل التصنيف المفيد ووظائف البحث الفعالة".

إيران (جمهورية - الإسلامية)

هناً وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الرئيس وتمنى له كل التوفيق، كما توجه بالشكر إلى المدير العام على ملاحظاته. وذكر الوفد أن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل سوف تكون بمثابة توجيه استراتيجي شامل لإعداد ميزانيات الشائبات الثلاث المتتالية. وعلق الوفد قائلاً إن من غير الواضح إلى أي مدى شاركت الدول الأعضاء في تقديم تعقيبات إلى الأمانة عند إعداد هذا المشروع قبل الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية، وذكر أن الوثيقة قد نُشرت مؤخراً. ولأنها وثيقة مهمة جداً، أعرب الوفد عن اعتقاده أنه لا توجد حاجة إلى الاستعجال في تقديم توصية إلى الجمعية العامة للإحاطة علماً بالخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل، وأن الدول الأعضاء ينبغي أن تُمنح وقتاً كافياً لتحليل ومناقشة مشروع الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021. وفيما يتعلق بإدماج جدول أعمال التنمية في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل، قال الوفد إن من المهم الحصول على نتيجة التقييم الخارجي لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، التي ستكون جاهزة بحلول أكتوبر 2016، من أجل إدراجها في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل. وبخصوص عمل الويبو فيما يتعلق بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ذكّر الوفد بأن دور الويبو فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة يخضع للمناقشة حالياً في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وبأن نتيجة هذه المناقشة ينبغي أيضاً أن تُراعى في الخطة الاستراتيجية الجديدة متوسطة الأجل.

اليابان

أقر وفد اليابان بأن وثيقة الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل ليست مُلزِمة قانوناً. ورأى الوفد أن هناك نقطتين محتمتين في عملية إصدار الخطة الاستراتيجية المقبلة. تتمثل إحدى النقطتين في التأكد من أن الخطة تعزز التنمية الاقتصادية القائمة على الاستفادة من الملكية الفكرية. وتتمثل النقطة الأخرى في ضمان أن خدمات الملكية الفكرية العالمية التي تقدمها الويبو لأصحاب المصلحة تُحسّن باستمرار. وذكر الوفد أن من المقرر، وفقاً للخطة الاستراتيجية التي اقترحتها الأمانة، أن تستمر زيادة عدد الدول المتعاقدة في معاهدة التعاون بشأن البراءات وبروتوكول مدريد واتفاق لاهاي. وذكّر الوفد بأن اليابان، في الماضي، قد ساعدت البلدان النامية على الانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات أو نظام مدريد أو نظام لاهاي من خلال تبادل

⁵ انظر http://www.wipo.int/export/sites/www/about-wipo/en/assemblies/pdf/synthesis_2015.pdf في الصفحة السابعة.

اليابان لما لديها من معارف ومعلومات مع تلك البلدان النامية. وأعرب الوفد عن استعداده لأن يُقدّم بنشاط الدعم إلى البلدان التي تود الانضمام إلى هذه الأنظمة، كأن يقدم لهم مثلاً المساعدة والمشورة التشريعية فيما يتعلق بالتنفيذ. وأكد الوفد من جديد أنه سينظر في كيفية دعم حكومة اليابان للبلدان الأخرى، وحثّ الدول الأعضاء على الاتصال بالوفد إذا كانت ترغب في التعاون بأي شكل من الأشكال.

فرنسا

هتأ وفد فرنسا الرئيس على انتخابه، وأيد البيان الذي أدلى به وفد اليونان باسم المجموعة باء. وأعرب وفد فرنسا عن رغبته في العودة إلى جوهر الوثيقة، لا سيما أنها تتعلق باتحاد لشبونة. وأعرب الوفد عن رضاه البالغ عن الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات الذي يهيم اتحاد لشبونة. وفي الفقرة 3 الواردة في الصفحة 13 (من النسخة الفرنسية)، أبدى الوفد أسفه لوجود شيء من التشاؤم في طريقة التعامل مع اتحاد لشبونة، أي التشاؤم فيما يخص نمو الاتحاد ومن حيث عدد أعضائه، والوضع المالي للاتحاد، علماً بأن الأعضاء يبذلون جهوداً جبارة من أجل حل مشكلات الاتحاد المالية. ومن رؤية أكثر تفصيلاً لذلك، لاحظ الوفد أنه يبدو أن هناك خطأ في الترجمة بين النسخة الإنكليزية الأصلية والنسخة الفرنسية للوثيقة. ففي الصفحة 9 من النسخة الفرنسية يوجد قوسان أُشير بينهما إلى نظام العلامات التجارية. وبالنظر إلى النسخة الإنكليزية، رأى الوفد أنه يمكن ترجمة ما جاء بين هذين القوسين على نحو أفضل إلى " *dans ce dernier cas, la possibilité d'assurer la protection des indications géographiques par l'intermédiaire du système des marques sera signalée* "، ورأى أن هذه الترجمة ستكون أقرب في اللغة الفرنسية إلى النسخة الإنكليزية. وأعرب الوفد أيضاً عن رغبته في الرد على بعض الملاحظات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وذكر الوفد أن اللجنة قد سمعت عدداً من الحجج التي يبدو أنها تشكك في وضع اتحاد لشبونة، وأن تلك الحجج قد أثّرت بالفعل في الجمعيات وتم الرد عليها. ورأى الوفد أن وقتاً ثميناً يُقتضى في تكرار ملاحظات أهديت في اجتماعات سابقة. وقال الوفد إنه يدرك أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية لا يرغب في أن يُنظر إلى اتحاد لشبونة على أنه اتحاد خاص تديره الويبو، ومن ثم لا يُنظر إليه داخل هذه الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل. وذكر الوفد بأن المادة 4"2" من اتفاقية الويبو لعام 1967 تنص بوضوح على أن الويبو تدير الاتحادات الخاصة المنشأة فيما يتعلق باتحاد باريس. وقال الوفد إنه لا يوجد شك في أن هذا الوضع ينطبق على اتحاد لشبونة، وأن الويبو ينبغي أن تديره بمقتضى هذا التعريف. وذكر أن المؤتمر الدبلوماسي الذي عُقد في مايو 2015 تحت رعاية المنظمة، على أساس اتفاقية عام 1967، وعلى أساس الحقوق السيادية لأعضاء اتحاد لشبونة، وافق على وثيقة جنيف لاتحاد لشبونة. وأضاف الوفد أن المراقبين، أي الدول غير الأعضاء في اتحاد لشبونة، شاركوا بشكل كامل في صياغة تلك الوثيقة المنقحة، وإن لم يكن لهم حق التصويت، ودعا جميع الوفود إلى التحقق من محاضر الأفرقة العاملة ومحاضر المؤتمر الدبلوماسي ذاته ليتضح لهم أن المراقبين في ذلك الاجتماع شاركوا بالكامل في النقاش. وقال الوفد إن المادة 21 من وثيقة جنيف توضح أنها جزء من اتحاد لشبونة، وإن المادة 22(1) توضح أن الأطراف المتعاقدة أعضاء في الجمعية ذاتها التي ينتمي إليها أعضاء اتحاد لشبونة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه إذا كان لا يزال يوجد أي شك، فإن من الواضح أن وثيقة جنيف اعتمدت صراحةً بوصفها تنقيحاً لاتفاق لشبونة من قبل أعضاء اتحاد لشبونة. ولذلك فإنها تخضع للمادة 30 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، وأي تغييرات في اتحاد لشبونة تكون، من وجهة نظر القانون الدولي، نتيجة لهذه الوثيقة، وذلك مثله تماماً مثل ما يحدث في حالة اتفاق مدريد. وشدد الوفد على أن اتحاد لشبونة تديره الويبو وسوف يظل هكذا. وكان من وجهة نظر فرنسا أنه لا أساس للملاحظات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يرفض هذه الوثيقة بسبب الإشارة إلى أن الويبو تدير وثيقة جنيف.

سويسرا

شكر وفد سويسرا المدير العام على صياغة الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021، وأيد الوفد الخطة الاستراتيجية المقترحة إذ إنها رؤية متوازنة للسنوات القادمة. ورأى الوفد أن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل من شأنها

أن تكون مفيدة في توجيه أعمال المنظمة في السنوات القادمة وأن تعزز إدارتها دون أن تكون اقتراحاً صارماً وغير مرن. وأولى الوفد أهمية كبيرة للهدف الاستراتيجي الأول والثاني والثالث والرابع والسابع، وهي الأهداف التي تقع في صميم عمل الويبو. ورأى الوفد أن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل تعتبر أداة مفيدة للغاية على مستوى عال جداً، ولا يمكن، بطبيعة الحال، أن تحتوي على عرض مفصل للعمل الذي قامت به الويبو. ورداً على تلك الوفود التي وجدت أمراً مثيراً للقلق في هذه الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل، قال الوفد إن القرار المقترح هو الإحاطة علماً بهذه الخطة الاستراتيجية. وذكر الوفد ببيان المدير العام الذي قال فيه إن الوثيقة لن تكون ملزمة بأي شكل من الأشكال، على عكس وثائق البرنامج والميزانية الخاصة بالثنائيات. ولذلك اقترح الوفد على تلك الوفود أن تضي اللجنة قدماً على النحو التالي: إذا كانت الوثيقة تحتوي على عناصر لا يمكن لوفد ما أن يوافق عليها، فسوف يُذكر عدم موافقته في محضر هذا الاجتماع ويمكن للوفود المعنية أن تشير إلى تلك الاعتراضات في المستقبل دون الحاجة إلى تغيير محتويات الوثيقة WO/PBC/25/18. واقترح الوفد أيضاً، إذا كانت الإشارة إلى المحضر لا تكفي لإرضاء الوفود التي أعربت عن شواغلها، أن تعالج تلك الوفود شواغلها بالطريقة التي اعتُمدت بالفعل في عام 2010 لوضع مماثل. ولذلك اقترح الوفد أن تُلحق بيانات الوفود بهذه الخطة الاستراتيجية في شكل مرفق، وهو ما يعني أنها ستكون مرئية وستؤخذ بعين الاعتبار في المستقبل. وأعرب الوفد عن أمله في أن يُمكن هذا اللجنة من أن تضي قدماً في الإحاطة علماً بالخطة الاستراتيجية دون تغيير صياغة الوثيقة WO/PBC/25/18.

البرتغال

أيد وفد البرتغال التعليقات التي أدلى بها وفد فرنسا، وأعرب عن رغبته في إضافة بعض الملاحظات. وفيما يتعلق بما أدلى بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية من تعليقات بشأن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل، شدد الوفد على الطابع العالمي لنظام لشبونة إلى درجة أنه قد قُدِّم، من خلال وثيقة جنيف، العديد من الآليات القانونية التي تسمح بحصول عدد أكبر من أعضاء الويبو على حماية المؤشرات الجغرافية. وقال الوفد إن العالمية لا تقتضي بالضرورة انضمام جميع بلدان الويبو إلى هذا النظام. وأضاف أن النظام عالمي بالنسبة إلى تلك البلدان التي لديها المفهوم القانوني المحمي بموجب الاتفاق ضمن القوانين الداخلية الخاصة بكل بلد منها، وأن لكل بلد مطلق الحرية في الأخذ بهذا الإطار القانوني. وأكد الوفد من جديد أن وثيقة جنيف ليست معاهدة جديدة، بل هي تجديد لمعاهدة موجودة، وهذا هو السبب الذي يجعل بابها مفتوحاً أمام الأعضاء الحاليين، إلا أن ذلك لا يمنع مشاركة جميع الأعضاء في المناقشات، ولهذا السبب ينبغي أن تديرها الويبو.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

لم يكن لدى وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) تعليق جديد، لكنه أيد مواقف وفدي فرنسا والبرتغال وتعليقاتهما بشأن اتحاد لشبونة ووثيقة جنيف لاتحاد لشبونة.

أستراليا

(بيان مكتوب)

"تقدّم الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021 رؤيةً رفيعة المستوى للمنظمة. وتدرك أستراليا السياق المهم لهذه المرحلة الملفوفة بالتحديات التي تواجه المجتمع متعدد الأطراف، بالإضافة إلى ضرورة التركيز على الحذر المالي، والتخلي بالمرونة في الاستجابة للتغيرات، والتركيز الواقعي على ما يمكن تحقيقه. وتدرك أيضاً أن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل تُقدّم توجيهاً وإرشاداً استراتيجياً عاماً بدلاً من تقديم تفاصيل بشأن شتى البرامج. ولا تزال أستراليا تؤيد الأهداف الاستراتيجية التسعة الواردة في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل، وتؤيد بوجه عام التوجيهات الاستراتيجية المقترحة رفيعة المستوى. ولا تزال أستراليا ترحب بإجراء مناقشة مثمرة ومركزة بين الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال عمليات البرنامج والميزانية العادية، بشأن نتائج استراتيجية معينة وإجراءات محددة يمكن تحقيقها على أرض الواقع لبلوغ الأهداف الواردة في الخطة. ونرحب، على وجه الخصوص، باستمرار التركيز على إطار وضع القواعد والمعايير في الهدف الاستراتيجي

الأول، إلى جانب الإقرار بأهمية الأعمال الأساسية في تقديم خدمات الملكية الفكرية العالمية في إطار الهدف الاستراتيجي الثاني. فأنظمة الملكية الفكرية العالمية تشكل الأساس المالي للمنظمة، لأن 94% من الإيرادات تأتي من نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد، كما أن إمكانية الوصول العالمي وهياكل رسوم استرداد التكاليف تقع في صميم ذلك. وندرك أن نظام لاهاي أقل نضجاً، إلا أن النمو في نظام لاهاي ينبغي أن يُمكن وضعه المالي من أن يصبح متوازناً وألا يحدث فيه عجز. ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق من أن نظام لشبونة - بما ينطوي عليه من قيود في هياكل الرسوم، والأعضاء المحتمل انضمامهم نظراً لوجود أحكام غير شاملة - سوف يجد صعوبة أكبر في معالجة حالات العجز المستمر. ولذلك فإننا لا نؤيد إدراج توسيع عضوية نظام لشبونة في الاستراتيجيات 10-1هـ (2) و 7-2هـ (1)، مما سوف يزيد من العبء المالي لهذا النظام وسوف يفتقر إلى التوازن فيما يتعلق بتعزيز الطرائق المختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية."

هنغاريا

أيّد وفد هنغاريا موقف وفود فرنسا والبرتغال وسويسرا وما طرحته من حجج.

اليونان

شكر وفد اليونان المدير العام، وكان لديه تعليقان بخصوص الإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال التنمية. ففيما يتعلق بجدول أعمال التنمية، قال إن المجموعة باء ترى أن جدول أعمال التنمية له صلة وثيقة بالهدف الاستراتيجي الثالث في المقام الأول، وأن ذلك ينعكس انعكاساً كافياً في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، ذكر الوفد أن المجموعة تلاحظ أن فترة الخطة الاستراتيجية الجديدة متوسطة الأجل سوف تتزامن مع تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقال إن المجموعة ترحب بتنفيذ الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل بغية ضمان وجود مساهمة فعالة من جانب المنظمة، ضمن ولايتها، في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص بالابتكار في إطار هدف التنمية المستدامة التاسع.

فرنسا

أيّد وفد فرنسا الاقتراح المُقدّم من وفد سويسرا، واعتبره اقتراحاً معقولاً جداً.

[نهاية الوثيقة]